



Tikrit University | جامعة تكريت
مجلة آداب الفراهيدي
Journal of Al-Farahidi's Arts



Egyptian-Turkish Relations 2011-2023 in The Political Field

**العلاقات المصرية - التركية
٢٠٢٣-٢٠١١ في المجال السياسي**

Asst. Lecturer. Munjid Mohammed Fawzi

Department of Public Policy, Regional Studies Center, University of Mosul
Nineveh, Iraq

م. م. منجد محمد فوزي

قسم السياسات العامة، مركز الدراسات الإقليمية،
جامعة الموصل
نينوى، العراق

SUBMISSION
التقديم
10/08/2024

ACCEPTED
القبول
17/10/2024

E-PUBLISHED
النشر الإلكتروني
30/12/2024

P-ISSN: 2074-9554 | E-ISSN: 2663-8118 <https://doi.org/10.25130/jaa.9th.4.20> Conference (9th) No (4) September (2024) P (219-230)

ABSTRACT	الملخص
The period following the Arab Spring revolutions witnessed events in 2011 and changes in Arab countries that cast a shadow on relations between the countries of the region, most notably relations between Egypt and Turkey, due to the historical and geopolitical importance of the two countries, and their international and regional influence. These studies address the history of Egyptian-Turkish relations and the most important periods of rapprochement and divergence between the two countries, the most important changes that occurred in relations between the two countries after the Justice and Development Party came to power, the extent of change in relations between the two countries during the period between January 25, 2011 and June 30, 2013 and their causes, then analyzing the reasons for the shift in Egyptian-Turkish relations after June 30, 2013 until 2023 and its impact on Egyptian national security.	شهدت الفترة التي أعقبت ثورات الربيع العربية أحداثاً في ٢٠١١ وتغيرات في البلدان العربية ألقت بظلالها على العلاقات بين دول المنطقة أهمها العلاقات بين مصر وتركيا لما تتمتع به الدولتين من أهمية تاريخية وجيوسياسية، وثقل دولي وإقليمي. وتتناول هذه الدراسات تاريخ العلاقات المصرية التركية وأهم فترات التقارب والتباعد بين البلدين، وأهم التغيرات التي طرأت على العلاقات بين البلدين بعد صعود حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، ومدى تغير العلاقات بين البلدين خلال الفترة بين ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وحتى ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣ وأسبابها، ثم تحليل أسباب التحول في العلاقات المصرية التركية بعد ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣ حتى ٢٠٢٣ وتأثير ذلك على الأمن القومي المصري.
KEYWORDS	الكلمات المفتاحية
Political Field, Egyptian-Turkish Relations, Historical Roots, January 2011 Revolution, Abdul-Fattah El-Sisi	المجال السياسي، العلاقات المصرية - التركية، الجذور التاريخية، ثورة يناير ٢٠١١، عبد الفتاح السيسي



المقدمة:

تعد مصر وتركيا من الدول المحورية والرئيسية في منطقة الشرق الأوسط حيث تتميز كلا الدولتين بموقع جغرافي واستراتيجية وأهمية تاريخية بسبب حجم الموارد الطبيعية والبشرية والقدرات العسكرية وفي ظل الظروف السياسية والأمنية التي تشهدها المنطقة اعطت العلاقات السياسية بين الدولتين خلال المدة من ٢٠١١ الى نهاية العام ٢٠٢٣ أهمية كبيرة لدراسته.

تكمن أهمية موضوع البحث كونه يدرس شكل ومحددات العلاقات السياسية المصرية التركية خلال المدة ٢٠١١- ٢٠٢٣ في ظل التنافس الاقليمي الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط، هذا من جهة ومن جهة أخرى ان كثير من مواضيع البحث ممكن ان تكون مواضيع بحوث ودراسات مستقلة. وتقوم اشكالية البحث على عدة تساؤلات من أهمها.

- ماهي مسارات العلاقات المصرية التركية في المجال السياسي منذ ٢٠١١ حتى نهاية ٢٠٢٣؟
- ما هي المحددات والأبعاد الحاكمة للعلاقات المصرية التركية.
- لماذا توترت العلاقات المصرية التركية عقب ٣٠ حزيران /يونيو ٢٠١٣.
- ما هي دوافع الطرفين في إعادة تطبيع العلاقات منذ ٢٠٢١؟

اهداف البحث:

يسعى مشروع البحث الى تحقيق الاهداف الاتية :

- سرد وتحليل العلاقات المصرية التركية ومعرفة المحددات التي تتحكم فيها منذ عام ٢٠١١.
- فهم طبيعة التغيير الذي حدث في العلاقات السياسية المصرية التركية بعد الانقلاب العسكري وتولي عبدالفتاح السيسي الرئاسة في مصر ٢٠١٣.
- شرح التوتر والأزمة المستمرة في العلاقات التركية المصرية بعد عام ٢٠١٣.
- معرفة طبيعة التدخلات في الشؤون الداخلية لكلا البلدين وانعكاسه على مسار العلاقات بينهما
- معرفة دوافع إعادة العلاقات المصرية التركية وطبيعة التفاعلات فيما بينها بعد عام ٢٠٢١.

منهجية البحث:

اتبع البحث المنهج الوثائقي الوصفي في الكتابة دون اغفال الجانب التحليلي .

وقسم البحث الى تمهيد وثلاث مباحث رئيسيه وخاتمة اشتملت على اهم الاستنتاجات التي خلص اليها البحث . اما التمهيد والمباحث فقد استعرض التمهيد بشكل موجز تاريخ العلاقات المصرية التركية حتى العام ٢٠١١ . في حين ناقش الاول طبيعة العلاقات السياسية المصرية التركية من نجاح الثورة عام ٢٠١١ حتى نجاح الانقلاب في عام ٢٠١٣.

بينما تتبع المبحث الثاني مسار العلاقات السياسية واسباب تأزمها من ٢٠١٤ الى ٢٠٢١ ، في حين شرح المبحث الرابع بالسرد والتحليل دوافع عودة العلاقات بين البلدين من العام ٢٠٢١ حتى نهاية العام ٢٠٢٣.

التمهيد:

الجدور التاريخية للعلاقات المصرية – التركية:

لكي نفهم العلاقات المصرية – التركية لابد من الرجوع الى الجدور التاريخية لها حيث كانت العلاقات المصرية التركية علاقات ذات عمق تاريخي وجغرافي، فمصر تتمتع بمركز استراتيجي خاص في منطقة الشرق الأوسط كونها نقطة الالتقاء الرئيسية بين القارتين الافريقية والاسيوية وسيطرتها على الممر المائي الحيوي لقناة السويس اما تركيا تقع بين قارتين اسيا و اوربا ، وتسيطر على مضيق البسفور والدردنيل وهما من هم المنافذ الى البحر المتوسط ومن هنا نرى الدولتين لهما أهمية استراتيجية من حيث الموقع الجغرافي (ايمان عبد الله حمود ، ٢٠١٠ ص ١٤٠).

كانت مصر تحت ادارة الدولة العثمانية من عام ١٥١٧ كأحد الولايات العثمانية واستمرت حتى عام ١٩١٤ وعلى الرغم من دخولها تحت الحماية البريطانية عام ١٨٨٢ الا انها استمرت كولاية عثمانية لغاية الحرب العالمية الاولى ، وقد تبادلت مصر التمثيل الدبلوماسي مع تركيا عام ١٩٢٥ وكانت العلاقات جيدة نوعا ما وسرعان ما تم رفعها الى مستوى السفراء في عام ١٩٤٨ ، الا ان العلاقات الجيدة التي استمرت بين اسرة محمد على باشا والسفارة التركية في مصر سرعان ما انقطعت وخاصة وبعد عام ١٩٥٢ وحدث ثورة الضباط الاحرار بقيادة محمد نجيب (١٩٠١-١٩٨٤) على الحكم الملكي ونفي الملك فؤاد خارج البلاد وعلان تأسيس الجمهورية المصرية عام ١٩٥٤ بعد ان نجح الرئيس جمال عبد الناصر بإقصاء محمد نجيب عن الحكم واجبار بريطانيا على توقيع اتفاقية الجلاء مع مصر (جريدة الشرق الاوسط ، ٢٠١٣).

حكم الرئيس جمال عبد الناصر من الفترة ١٩٥٤-١٩٧٠ وخلال حكمه كان المدافع عن القضايا العربية انحاز حكمه الى جانب الشرقي الاتحاد السوفيتي عكس تركيا كانت اتجاهها الجانب الغربي وتدهورت العلاقات العربية التركية بصورة عامه والعلاقات المصرية التركية بصورة خاصة بسبب انضمام تركيا الى حلف الشمال الاطلسي وانحياز تركيا للجانب الغربي ودخولها حلف بغداد وتولي الدور القيادي في الحلف الذي تأسس عام ١٩٥٥ بين تركيا والعراق وباكستان وبريطانيا بدعم من امريكا وكان الحلف محارب من مصر التي كانت متزعمه لحركة التحرير العربية وكانت مصر تنظر الى تركيا المساندة للغرب والداعية الى تقسيم وتفتيت الدولة العربية والداعمة الى اسرائيل وفي المقابل كانت تركيا تنظر اليها الدول العميلة للاتحاد السوفيتي وهكذا تدهورت العلاقات بين الدولتين وفي عام ١٩٥٤ قام الرئيس عبد الناصر بطرد السفير التركي في القاهرة (خلوصي فؤاد توغاي) على خلفية مواقف تركية اعتبرتها القاهرة معادية للعرب (ابراهيم الداوقي ، ١٩٨٧ ص١٤٤).

وعندما قررت مصر ٢٦ تموز ١٩٥٦ تأمين قناة السويس ليتسنى لها انشاء السد العالي من واردات الشركة وبعد سحب التمويل الامريكي والبريطاني من تمويل السد والاحتجاج الفرنسي على قرار التأميم واعتبرته تهديد للملاحة في قناة السويس اما الموقف التركي في البداية اعتبرته مشكلة سياسية اكثر مما هو قانوني ، وفي خضم الاحداث المتسارعة طالبت الدولة الغربية بقدر مؤتمر تحضره الدول الموقعة على معاهدة القسطنطينية وكان من ضمنها تركيا وعقد المؤتمر في ١٦ من اب ١٩٥٦ في لندن وحضر المؤتمر ٢٤ دولة من ضمنها تركيا وتحدث رئيس الوفد التركي معلنا وجهة نظر حكومته حيث قال (ان الحكومة التركية تؤيد بحارة الدول العربية وتود ان ترى مصر مستقلة حرة وان تكون بعيدة عن الاعتداءات والضغط الاجنبية واذا لم نحس بأن مصر وحرية في خطر لما اشتركنا فيه (احمد النعيمي ، ١٩٧٣ ، ص٣٢٢)

اما مصر فقد رفضت حضور المؤتمر بسبب حضور دول اعضاء حلف بغداد وحلف الشمال الاطلسي وعقد مؤتمر ثاني في لندن ٢٠ ايلول ١٩٦٥ وطرح مشروع من قبل وزير خارجية امريكا وهو تأليف هيئة المنتفعين بالقناة وتتألف هذه الهيئة من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة والدول التي تستخدم القناة من ضمنها تركيا وهذه الهيئة هي التي تدير القناة وكان الموقف التركي داعم للمقترح الهيئة والمدافع عليها ولكن مصر رفضت الاعتراف بالجمعية ورفضت التعاون معها (ميسون عباس ، ٢٠٠٥ ، ص٤٧)

واستمرت العلاقات الغير جيدة بين مصر - وتركيا خاصتنا بعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ والموقف التركي الصامت ازاء العدوان لسببين الاول ان تركيا كانت عضو في حلف بغداد والثاني ان تركية كانت من الدول الموقعة على اتفاقية القسطنطينية لتنظيم الملاحة في قناة السويس، رغم تصريح وزير الخارجية التركي في مؤتمر البرلمانين في بانكوك حيث قال (ان تركيا غير راضية عن حلفائها باستخدام القوة ضد سيادة مصر ومهما كانت الاسباب وراء المشكلة فان تركيا تعتبر هذا الاجراء من قبل الغرب انتهاكا لمبادئ القانون الدولي) (احمد النعيمي ، المصدر السابق ٣٢٥).

وعندما حاولت تركيا غزوا الاراضي السورية بحجة انها داعمه للشيعوية في المنطقة وانها اول من هاجم مبادرة ايزنهاور في الشرق الاوسط عام ١٩٥٧ حيث اصدرت الحكومة السورية بيان تعارض فيه مشروع الرئيس الامريكي ونظرية ملئ الفراغ (وليد رضوان ، ٢٠٠٦ ، ص ١١٩ - ١٢٠) المبدئ الذي ايدته تركيا وجاء على لسان صحيفة الظافر الناطقة باسم الحزب الديمقراطي الحاكم اذ اشارت الى ان مبدا ايزنهاور مثل مبدا مونرور واضح وبسيط فالهدف الذي يسعى لتحقيقه هو ان يكون الشرق الاوسط لشعوب الشرق الاوسط والضمان هو القوة الامريكية والمساعدة الاقتصادية الامريكية (احمد نوري النعيمي ، ص ١٩١)، وشنت الصحف التركية هجوما عنيفا على مصر والدول العربية الاخرى التي عارضت المبدأ (احمد النعيمي ، ص ١٢١)

قامت القوات التركية بتحشيد قواتها على الحدود السورية واجرت مناورات على الحدود السورية لاستفزاز الحكومة السورية بسبب قربها من السياسة المصرية ورفضها دخول حلف بغداد ، وإزاء هذا الموقف الذي دعى مصر الى دعم اليونان في خلافاتها مع تركيا بشأن جزيرة قبرص ، ومن خلال ذلك اعلنت الحكومة المصرية انها سوف تقف الى جانب سوريا بكل الامكانيات في المعركة ، ووصف عبد الناصر المعركة انها ليست معركة الشعب السوري وحده بل معركة الشعب العربي في كل مكان من الامة العربية ، وإزاء الضغوط التركية والتقارب المصري والعربي من الاشقاء السوريين بدأت بوادر التقارب والاتحاد بين القطرين السوري والمصري نتيجة موقف الرئيس عبد الناصر كزعيم للوحدة العربية ورافض للمشاريع الغربية ، اجروا الدولتين مباحثات في ١٥ كانون الثاني ١٩٥٨ وطالبة الحكومة السورية من عبد الناصر بالتعجيل الوحدة بين البلدين (قاسم مهدي ت ، ص ١٣٦) ، وبعد عام ١٩٥٨ اعلنت مصر وسوريا الوحدة السورية في ٢٢ شباط واصبح الرئيس عبد الناصر رئيس للجمهورية العربية الجديدة ، وعبر وزير الخارجية التركي فطين رشدي في مؤتمر صحفي عن موقف التركي من الوحدة من خلال حيث قال يجب على اعضاء حلف بغداد اتخاذ اجراءات للحيلولة دون تسرب الشيوعية الى تركيا في طريق جارتها واعرب عن خشيته من احتمال انقياد الوحدة السورية المصرية المقبلة صوب سياسة الاتحاد السوفيتي مما يزيد النفوذ الشيوعي في المنطقة مما يجعل الوحدة المقترحة خطرا مباشرا على تركيا وبقيّة بلدان المنطقة (المصدر نفسه ١٣٧) وصرح رئيس الوزراء عدنان مندريس قائلا (انه امر لا يدعو الى الارتياح ان ينام المرء وعلى حدوده دولة تعدادها اربعة ملايين نسمة وستيقظ في الصباح فيجد انها اصبحت ثلاثين مليوناً (ابراهيم الداغوقي ، ص ٤٥).

بدأت تركيا بالتنسيق مع الدولة الغربية والعربية المولية لتركيا للوقوف بوجه الجمهورية العربية المتحدة ، وبدأت مشاورات بين حكومتي تركيا والعراق وعرض نوري السعيد على بريطانيا مقترحا يتضمن تدخل تركيا وعراقيا مشتركا بأرسال قواتها الى سوريا على ان تدخل بريطانيا من الاردن وقوات امريكا من لبنان لعزلها عن مصر وقامت تركيا تهدد سوريا وتحشد قواتها حذيفة زيدان خلف ، ٢٠٠٤ ، ص ٧٥) هاجمت الصحف التركية الجمهورية العربية المتحدة فنشرت صحيفة (دنيا) في ٩ تشرين الاول حيث قالت ان جمال عبد الناصر بتعاونه مع الاتحاد السوفيتي لتحريض اكراد سورية والعراق اقامة جمهورية كردية داخل الاراضي العراقية ، بسبب رفض عبد الكريم قاسم الانضمام الى الجمهورية العربية وقالت ان تلك الاعمال ستؤدي الى التفرقة والانشقاق بين صفوف الشعب التركي ودعت الى الوقوف ضدها ، وهكذا كان الموقف التركي موقفا معادي خاصتنا بعد مطالبة الجمهورية العربية المتحدة باستعادة لواء الاسكندرون وعلى اثرها حدثت مشاكل على الحدود بين البلدين (المصدر السابق ص ٧٣ - ص ١٤٤)

ولكن عدة ظروف واحداث ادت الى انقلاب عسكري في دمشق ادى في ٢٨ ايلول وانهاء الوحدة بين البلدين ١٩٦١ ورحبت تركيا بانفصال مصر مما دفع عبد الناصر الى طرد ، السفير التركي مره ثانية ، وبعد عام ١٩٦٤ بدت بدية علاقات جيدة بين البلدين خاصة بعد ان حلت الازمة القبرصية عام ١٩٦٤ خاصه بعد ان تخلى الغرب عن تركيا في قضية قبرص فبدئت تعيد حساباتها مع الدول العربية وخاصة مصر المنافس الاكبر لها في الشرق الاوسط وعندما تسلمت السادات الحكم اتجهت مصر في مسارا مواليا للولايات المتحدة فأعادت

تركيا علاقاتها بشكل اقوى مع مصر وفي ضل حكم رئيس الوزراء التركي (تورغوت اوزال) وازدياد النفوذ التركي والتنافس في منطقة شرق البحر المتوسط وزادت تخوف المصري(عبد الرحمن سعد ، ٢٠١٨).

خلال عهد السادات كان الوضع في تركيا و مصر يسمح بإقامة العلاقات من جديد فكانت هناك العديد من الفرص التي كان من المتاح استغلالها، فمن جهة مصر كانت قد ابتعدت عن المعسكر الشيوعي و دخلت في المعسكر الأمريكي و أنشأت مصر علاقات مع إسرائيل و خسرت بعض علاقاتها مع العرب، و من جهة تركيا فإن النفط كان قد تم إكتشافه في العديد من البلدان العربية، و كانت كلا البلدين تشهدان بزوغ التيارات الإسلامية بداخلهما مما يمهّد الطريق لإنشاء علاقات جيدة بين البلدين، إلا أن ذلك لم يحدث بسبب المشكلات الداخلية التي لم تسمح لكلا الطرفين بالتفكير في عودة العلاقات المصرية التركية من جديد، و تمثلت تلك المشكلات الداخلية في محاولة السادات الوصول إلى معاهدة سلام و معالجة الوضع الداخلي و الإقليمي خلال عقد السبعينات، و من جهة أخرى كان أيضا عقد السبعينات مضطرب في تركيا، فكان "سليمان ديميرل" في مواجهة مع اليسار التركي و معارك الشوارع و الطلاب و التي تم اختتامها لقيام إنقلاب عسكري في تركيا و اغتيال السادات في نفس العام ١٩٨١ (Lenore G. Martin, 2004)

اما في حكم الرئيس حسني مبارك استمر الوضع حتى برزت التحولات السياسية التركية عند وصول حزب العدالة والتنمية التي جاء بسياسات جديدة كان اهمها العودة الى الشرق واعادة العلاقات التركية العربية والاسلامية وقد ساعد تشكيل حكومة الحزب الواحد حيث قام الحزب بدعوة الرئيس مبارك للزيارة تركية والتعاون في كافة المجالات ومنها الطاقة والامن الاقليمي والتعاون السياسي (Tareq Y. Ismail, 2003)

المبحث الأول: العلاقات التركية المصرية بعد ثورة يناير ٢٠١١ في مصر:

حظيت مصر بمكانة بالغة الأهمية في السياسة الخارجية التركية الجديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط إذ تُعد مصر بالنسبة لتركيا بوابتها الرئيسية لكل من الشرق الأوسط والقارة الإفريقية. وقد بذلت الخارجية التركية جهودًا عديدة في عهد الرئيس حسني مبارك من أجل توطيد العلاقات بين البلدين وتعزيزها في مجالات عديدة بُغية إقامة تحالف استراتيجي قوي في المنطقة، بيد أن طبيعة العلاقات المصرية-الأميركية وارتباطها بالمصلحة الإسرائيلية كانت تقف دائمًا عائقًا أمام تطوير العلاقات التركية-المصرية (د. برهان كورأوغلو)

وشهدت تركيا ومصر العديد من الاحداث والمتغيرات السياسية التي كان لها الاثر في توجه هذه البلدان مع بعضها فمصر شهدت عام ٢٠١١ ثورة ٢٥ يوليو والتي تعتبر انتقال وانفتاح في سياستها الخارجية الدولية ، فبعد الثورة المصرية ، كان لتركيا موقفا مبكرا يعلن انحياز تركيا إلى صف الثورة المصرية، ورحبت الحكومة التركية بالثورة وفي الأيام الأولى لاندلاعها من خلال تصريحات رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان اذا وجه خطابه إلى الرئيس مبارك عبر في خطابه في البرلمان التركي ، دعاه فيه إلى الاستجابة لمطالب شعبه وعبر عن مكانة مصر لدى تركيا ودعمها لها في الانتقال إلى حياة ديمقراطية ، كان يردد هتافات ميدان التحرير للثورة وينادي بالحرية والتغير وبعد نجاح الثورة و تنحي الرئيس محمد حسني مبارك في ١١ شباط عام الثورة توجه الرئيس التركي مباشرة للقاهرة ٢٠١١ وهو اول رئيس يزور مصر بعد انتخابه رئيس بعد ٢٠٠٧ واول دولة عربية يزورها وتم استقباله رسمي من قبل رئيس المجلس العسكري المشير طنطاوي تركّز حديثه على دعم الاقتصاد المصري وكذلك على دور تركيا في تقديم المساعدات الإنسانية للمصريين وتحدث عن المثال التركي للتحول للديمقراطية وان التجربة التركية مشابه وتمثل نموذج للديمقراطية للتجربة المصرية وشدد على اهمية الانتقال السلمي للسلطة من خلال انتخابات حرة ونزيهة.

وعليه اخذت العلاقات التركية بعد الزيارة نوع من التعاون والتفاهم المشترك وناقش فيها سبل دعم التعاون السياسي و الاقتصادي والعسكري بين البلدين في ظل الظروف الراهنة التي تشهدها مصر والتداعيات والأحداث المتلاحقة لعدد من دول المنطقة وتعزيز الشراكة المصرية التركية في العديد من المجالات. وأكد أيضا

حرص بلاده على تقديم الدعم القوي لمصر خلال المرحلة الانتقالية وزيادة أفاق التعاون معها في ظل الصداقة المتميزة التي تجمع الشعبين الشقيقين. حضر اللقاء الفريق سامي عنان رئيس أركان حرب القوات المسلحة وعدد من أعضاء المجلس للقوات المسلحة والسفير التركي بالقاهرة ووصف عبد الله كول مصر آنذاك "بأنها شقيقة، وبأنها أقرب الأصدقاء لتركيا" و تعتبر زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في ١٢ سبتمبر ٢٠١١ محطه هامة في تحول العلاقات بين البلدين و اول زياره له بعد الانتخابات البرلمانية التركية في بداية جولته التي استهدفت كل من مصر وتونس وليبيا مصطحبا وزراء ورجال أعمال بلغ عددهم ٢٠٨ شخص وتم توقيع ٢٠ اتفاقية لتبادل التجاري وعلى مستوى التعاون الاقتصادي و جاءت هذه الزيارة في اطار سعي اردوغان الى تعزيز شخصية الاقليمية وتعزيز مكانه تركيا كنموذج محتمل للدول العربية المتقاربة نحو الديمقراطية موضحا دعم تركيا للثورات العربية (ميشال نوفل ، ٢٠١٠ ، ص.١٠٣)

وتم تكريم رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في ميدان التحرير في مصر من قبل أعضاء اتحاد شباب الثورة المصرية وتم تقديم شعار النبالة لأعضاء السفارة التركية كتعبير عن دعم أردوغان للثورة بعد مغادرته، أعلن وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو عن رؤيته لتحالف استراتيجي بين مصر وتركيا، ووصف ذلك بـ "محور الديمقراطية" لتعزيز التعاون بين البلدين في مختلف المجالات وفي ديسمبر ٢٠١١ جرت مناورات بحرية مشتركة نفذته القوات البحرية المصرية بالتعاون مع القوات البحرية التركية واستمرت لعدة ايام داخل ميناء اكساز الحربي والمياه الاقليمية التركية بمشاركة عشرات القطع البحرية بين الجانبين المصري والتركي ولقد استبدلت تركيا اسرائيل بمصر للمشاركة في المناورات ((بحر صداقة)) في اكتوبر ٢٠١١ (البحرية المصرية والتركيا وعناصر الصاعقة ينتهون من مناورات بحر الصداقة موقع اليوم السابع في ٢٩- ديسمبر ٢٠١١).

وفي اول زياره لوزير اجني يزور مصر بعد الانتخابات الرئاسية في يونيو ٢٠١٢ زار وزير الخارجية التركي مصر ووجه دعوه للرئيس الاسبق محمد مرسي لزيارة انقره وعلى الجانب المصري كانت هناك عدة زيارات للنقرة على مستويات مختلفة منها زيارة الرئيس الاسبق محمد مرسي في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٢ خلال حضور المؤتمر السنوي الرابع لحزب العدالة والتنمية وزيارة رئيس الوزراء المصري الاسبق هشام قنديل لتركيا في ١٠ مايو ٢٠١٣.

ومع ذلك، أعرب بعض الأفراد عن مخاوفهم من عدم تحقق اهداف الثورة المصرية بشكل كامل، ورأوا أن أردوغان قد يسعى في الحقيقة إلى تعزيز المصالح الاستراتيجية لبلاده كما تساءل البعض عن مدى استقامة تشكيل تحالف مع الحكومة المؤقتة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر خلال فترة الانتقال إلى الديمقراطية، مشيرين إلى خشية من تأثير أردوغان على التوجهات الديمقراطية وحرية الشعب المصري(عمر العثماني ٢٠٢٣٧-٤).

هذه الأحداث أثارت تساؤلات حول دوافع أردوغان ومدى تأثيره المحتمل على المشهد السياسي في مصر، ومع بعض الأصوات التي تعبر عن القلق بشأن دعمه لتيارات قد تعترض على تحقيق تحول ديمقراطي شامل في البلاد مع انتخاب محمد مرسي، رئيسا لمصر، في صيف ٢٠١٢، كانت علاقات البلدين في أوجها، وقام الرئيس المصري بزيارة لتركيا في ٣٠ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٢، وألقى كلمة تبرز رغبة القاهرة في دعم التعاون بين البلدين. وتلاها زيارة وزير خارجية مصر آنذاك، محمد كامل عمرو في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٢، لبحث تعزيز التعاون، والترتيب لزيارة رئيس وزراء تركيا للقاهرة، والتي تمت بالشهر ذاته.

كانت تركيا تحاول استثمار الثورة في مصر وإقامة علاقات قوية معها، وذلك من خلال دعم اقتصادها في وقت حرج(ميشال نوفل المصدر السابق ص١٠٥)

وعندما تمت الانتخابات الرئاسية وفاز محمد مرسي بمنصب الرئيس، أصبح لكل من تركيا ومصر سند قوي في بعضهما البعض. وكان وصول مرسي يفتح الطريق أمام تركيا لتكوين خريطة جديدة في الشرق

الأوسط، وتحقيق تأثير إقليمي غير مسبوق. وكان الرئيس مرسي كان بحاجة إلى دعم تركيا، وتركيا كانت بحاجة إلى امتداد نفوذها في المنطقة. وهذا الشكل، كانت العلاقة بين تركيا ومصر قوية ومهمة على المستوى الإقليمي. وبفضل أهمية تركيا وقوتها، كان لمرسي دعمًا قويًا ومنذ توليه الحكم، تمت دعوة مرسي لحضور مؤتمر لحزب العدالة والتنمية الذي شهدته تركيا، وكان هناك ترحيب كبير بحضوره. وتواصلت الجهود التركية المصرية لإقامة مشاريع اقتصادية والتعاون في المواقف السياسية بين البلدين.

وعندما تمت الانتخابات الرئاسية وفاز محمد مرسي بمنصب الرئيس، أصبح لكل من تركيا ومصر سند قوي في بعضهما البعض. وكان وصول مرسي يفتح الطريق أمام تركيا لتكوين خريطة جديدة في الشرق الأوسط، وتحقيق تأثير إقليمي غير مسبوق. وكان الرئيس مرسي بحاجة إلى دعم تركيا، وتركيا كانت بحاجة إلى امتداد نفوذها في المنطقة. وهذا الشكل، كانت العلاقة بين تركيا ومصر قوية ومهمة على المستوى الإقليمي (عيسى الشبيلي المصدر السابق).

وبعد تردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية في مصر بسبب اثار الثورة المصرية بعد عام ٢٠١١ واستمرت الاثار مع استلام الاخوان الحكم حيث ظهرت حركة شبابية تطالب بتنحي الرئيس محمد مرسي وتقديم موعد الانتخابات الرئاسية ونجحت هذه الحركات على تعبئة الشباب والاتفاق مع الاحزاب المعارضة ومجموعة من الاقباط (عبد الحسين شعبان ، ٢٠٢١ ، ص ١٦)

وبعد الإطاحة بالرئيس المصري محمد مرسي عام ٢٠١٣ ظهرت علامات توتر العلاقات بين مصر وبين الحكومة التركية ويرجع ذلك بسبب ان الرئيس مرسي كان مدعومًا بقوة من حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا و أردوغان المؤيدة للإخوان، وبلغت ذروتها بمهاجمة قوات الأمن للمعتصمين في ميداني رابعة والنهضة في ١٤ أغسطس ٢٠١٣، حيث تم تفريق الاعتصامات التي نظمها جماعة الإخوان المسلمين، مما أدى إلى اشتباكات وأدى ذلك إلى مقتل ٦٣٨ شخصًا، منهم ٤٣ من رجال الشرطة. أدى الحادث إلى استدعاء السفير المصري، وقوبل هذا الحادث بعدة اعتداءات لفظية من قبل أردوغان، الذي وصف الحادث بأنه "مناهض للديمقراطية" وأشار إليه على أنه "مذبحة"، ويجب محاكمة فاعليها وبسبب هذه الاحداث تم تعليق التدريبات العسكرية المشتركة بين البلدين.

واتهم أردوغان الجيش المصري بالتآمر مع إسرائيل للإطاحة بحكومة مرسي في اجتماع موسع لرؤساء المحافظات لحزب العدالة والتنمية الحاكم وادعى أنه يمتلك "دليلاً" على ذلك: "هذا ما تم تنفيذه في مصر. ومن وراء ذلك؟ إسرائيل،

ولدينا أدلة وقد رفضت الحكومة المصرية المؤقتة هذا الادعاء، ووصفته بأنه "لا أساس له من الصحة" ويهدف إلى "ضرب وحدة المصريين"، حيث قال المتحدث باسم الرئاسة أحمد مسلماني إن "عملاء الغرب يجب ألا يعطوا دروسًا في الوطنية (بنان عاطف ، ٢٠٢١ ، ص ٣٦)

وأعلن الرئيس المصري المؤقت عدلي منصور على حسابه على تويتر في ١٧ أغسطس أن مصر ستوقع على الوثيقة الدولية التي تعترف بالإبادة الجماعية للأرمن :

وسيوقع ممثلونا في الأمم المتحدة على الوثيقة الدولية التي تعترف بالإبادة الأرمنية التي ارتكها الجيش التركي وأدت إلى مقتل مليون شخص هذا التصريح كان ردا على اتهامات اوردوغان وقامت الحكومة المصرية بنشر عشرات المقالات المصرية التي تدين إنكار تركيا للإبادة الجماعية للأرمن و كانت هناك أيضًا مطالبات لإقامة نصب تذكاري تخليدا لذكرى ضحايا الإبادة الجماعية في القاهرة.

في ٢٣ نوفمبر ٢٠١٣، طردت الحكومة المصرية السفير التركي لدى البلاد، حسين عوني بوتسالي، واستدعت سفيرها من أنقرة إلى أجل غير مسمى بعد عدة أشهر من التوترات مع الحكومة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية الحاكم، ردًا على ذلك، قامت تركيا أيضًا بطرد السفير المصري، الذي كان خارج البلاد في ذلك الوقت، وأعلنته شخصًا غير مرغوب فيه، ودعا الرئيس التركي مصر للإفراج العاجل عن الرئيس المصري

السابق محمد مرسي أدى ذلك إلى اتهام المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية بدر عبد العاطي اردوغان بالتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد من خلال إثارة الرأي العام ضد الحكومة المصرية ودعم المنظمات المحظورة التي تهدف إلى زعزعة استقرار البلاد (علي حسين، ٢٠١٣) واصاب العلاقات المصرية التركية شيء من التدهور خاصة بعدما طلبت تركيا في اغسطس ٢٠١٣ من مجلس الامن الدولي فرض عقوبات على مصر الذي يتمثل برئيس عبد الفتاح السيسي بعد ان تولى الحكم وردت الحكومة المصرية على تركيا من حيث ممارسة الضغوطات ضد ترشيح تركيا للحصول على مقعد في مجلس الامن (رشا فلاح حسن، ٢٠٢٢ ص ٧٤).

المبحث الثاني: العلاقات المصرية التركية في عهد عبد الفتاح السيسي:

مع وصول الرئيس المصري السابق محمد مرسي لسدة الحكم في مصر طريقاً جديداً لتركيا من أجل تكوين خريطة جديدة في الشرق الأوسط. حيث كان النموذج التركي ملهماً بالنسبة لحركة الإخوان المسلمين في مصر، إذ كانت تركيا حينها حليفاً قوياً بالنسبة لمصر ولكن بدأ التدهور في العلاقات المصرية التركية في عام ٢٠١٣ بعد سقوط حكم مرسي "جماعة الإخوان المسلمين التي كانت مدعومة من قبل الجانب التركي وبالتالي اتسمت العلاقة ما بين البلدين بالتوتر، والاضطراب بسبب التصريحات التي أدلى بها الرئيس التركي اردوغان بسبب سقوط حكم الإخوان المسلمين. مثل ما ذكرنا سابقاً والتي اعتبرتها تركية بأنها انقلاب عسكري على العملية الديمقراطية والشرعية السياسية. وليست ثورة شعبية تطالب بإسقاط حكم الإخوان المسلمين (مشعل محمد السرحان، ٢٠١٩، ص ٤٦) وما تلاه من أحداث بعد الانقلاب العسكري في مصر واحداث من قمع وقتل لمعارضى انقلاب ميدان التحرير في رابعة العدوية بالقاهرة اعتبرت تركيا هذا منافى للقيم ومبادئ الديمقراطية (تركية وصر بعد فوز السيسي سيناريو العلاقات ، مركز الجزيرة للدراسات حزيران ٢٠١٤).

ومع إعلان نتائج الانتخابات المصرية بفوز عبد الفتاح السيسي رئيساً للجمهورية مصر، نشأت أزمة جديدة بين تركيا ومصر. عندما استدعت الخارجية المصرية القائم بالأعمال التركي للاحتجاج على تصريحات نُقلت عن نائب رئيس الوزراء التركي، واصفاً الانتخابات المصرية التي جرت بأنها كوميدية. حيث قامت تركيا بسحب السفراء وتخفيض التمثيل الدبلوماسي، ورافق ذلك اتهامات متبادلة بين البلدين، بدا فيه الموقف التركي وكأنه يحرق جسور العالقة مع القيادة المصرية الرسمية حتى على المدى البعيد، وإن كان قد أكد على عمق العلاقات مع الشعب المصري. كان رئيس الحكومة التركية رجب طيب اردوغان غير راضٍ ، عقب طرد السفير التركي من مصر بقوله إنه "لن يحترم ابد أولئك الذين يستولون على السلطة بالانقلاب"، وفيما حاول الرئيس التركي عبد الله غول في تصريحات تليفزيونية رداً على الخطوة المصرية أن يخفف حدة الموقف بلهجة دبلوماسية قائلاً "أتمنى أن تعود علاقتنا مرة أخرى إلى مسارها"؛ (المصدر نفسه).

تفاقمت الأزمة بين الطرفين إلى حد منع وكالة الأناضول التركية من تغطية فعاليات القصر الرئاسي المصري وظهر التنافس بين البلدين على الدور الاقليمي في المنطقة حيث برزت تركيا خلالها كحليف سني قوي لدول مجلس الخليجي بديلاً للقاهرة في ظل استمرار الفتور في العلاقات المصرية – السعودية ومن جانب آخر برزت القاهرة كبديل لتركيا في التعاون مع دول الاتحاد الاوربي من خلال ملفات الهجرة غير الشرعية والملف الليبي ومحاربة الارهاب و التنافس في افريقيا لتكسب هي نفوذاً جديداً ونرى ذلك من خلال الدعم المصري السياسي والاقتصادي للصومال وبوروندي وغينيا وزيارة الرئيس السيسي لها (احمد محمد وهبان ، الاسكندرية ٢٠١٣ ص ٣٤ و ص ٣٥) ووقفت مصر مع حزب العمال الكردستاني المحظور في تركيا والذي يحارب القوات التركية واعلنت الصحف المصرية ان الحكومة المصرية تفكر بعتاء اللجوء السياسي فتح الله كولن في القاهرة الذي تهمه تركيا بقيادة محاولة الانقلاب العسكرية الفاشلة في تموز ٢٠١٧ وفي السياق نفسه تحفظ الحكومة المصرية على قرار التعاون الاسلامي باعتبار جماعة فتح الله اهابية وعرقلة مندوب الرئيس المصري مشروع بيان في مجلس الامن يدعو الى دعم الحكومة التركية المنتخبة مما زاد العداء بين البلدين (وهبان المصدر نفسه ص ٣٦).

لكن الخلاف السياسي وتدهور العلاقات من ٢٠١٣ لعام ٢٠٢٠ بين البلدين سياسيا لم يمنع البلدين من الإتفاق الاقتصادي حيث ان رغم الاختلاف بين البلدين الى أن التبادل التجاري بينهما لم يسبق له مثيل وتعد أنقرة أكبر وجهة للصادرات المصرية وخامس أكبر مصدر الواردات المصرية، ومصر تعد رابع أكبر مستورد للبضائع التركية، في عام ٢٠٢٠ وهو عام الذروة في الصراع، وفي عام ٢٠١٤ أعلنت أنقرة عن استقبالها لجماعة الإخوان المسلمين في نفس الوقت الذي أعلنت فيه الحكومة المصرية جماعة الإخوان جماعة إرهابية، ويظهر تدفق المعارضين للحكم في مصر إلى أنقرة عندما حدث الضغط الخليجي على قطر بسبب استقبالها لثلاثة من المعارضين المصريين، بعد خضوع قطر وترحيله كانت الوجهة إلى أنقرة، وكان هذا المناخ المعارض سبب في خلق مجموعة من القنوات التي تهتم بمعارضة النظام المصري تحت اي سبب، و مع حدوث التقلبات الأخيرة هناك تخوفات من جانب المعارضين أن يتم ترحيلهم الى مصر (سامح الجارحي ، ٢٠١٧).

وكان هناك كثير من الامور التي زادت المخاوف المصرية في عودة العلاقات السياسية ومنها التدخل التركي في ليبيا لم يقتصر على السيطرة على غاز المتوسط فقط بل حاولت الحكومة التركية التدخل العسكري عن طريق دعم بعض الجماعات المسلحة هناك وهو ما تم رصده من قبل الحكومة المصرية الواقعة حيث تم الكشف عن طريق المخابرات المصرية مقاتلين من سوريا من القاعدة الى ليبيا الأمر الذي جعل ليبيا بؤرة ارباب وتهديدا امن مصر من هنا كان المواقف الدولية والإقليمية مع التدخل المصري لحماية الأمن القومي ، واعلنت مصر عن طريق الرئيس عبد الفتاح السيسي خطوطاً حمراء للأمن القومي المصري لا يمكن تخطيه (احمد القرنى ، ٢٠٢١)

في هذه الفترة كانت الحرب بين الدولتين قريبة بدرجة كبيرة حيث أجاز البرلمان المصري سنة ٢٠٢٠ للجيش المصري بالتدخل في ليبيا في حال قيام تركيا مقاتلها في ليبيا تجاوز الخطوط الحمراء التي رسمتها الدولة المصرية، كان الوضع في ليبيا يمثل ساحة حرب بين مصر وتركيا حيث ساندت مصر حفتر وساندت تركيا حكومة الوفاق، بررت تركيا تدخلها في ليبيا على أنه تدخل شرعي مثل تدخل روسيا في سوريا بموجب الاتفاق التي وقعته أنقرة مع حكومه الوفاق عام ٢٠١٩ والمعتزف به من الامم المتحدة، تعددت الأطراف النزاعات في ليبيا ولكن يعد خصمين نزاع الثابتين فيها متمثلين في المعسكر الشرقي بقيادة "ال خليفة حفتر" مسيطر على حقول النفط والمعسكر الغربي بقيادة "فايز السراج" الذي يحظى بدعم الامم المتحدة، ولكن في يوم ٢٢ يوليو ٢٠٢٠ اجتمع مجلس الأمن التركي بقيادة اردوغان اعلنت أنقرة فيه أنها لن تتردد في دعم حكومة الوفاق الممثلة في فايز السراج حماية الشعب الليبي ، واعلنت مصر ان هذه الخطوة تهديداً لأمنها القومي، وذكر بيان للخارجية المصرية أن التحرك التركي يخرق قرارات مجلس الأمن "وينذر بمزيد من تدويل الأزمة الليبية" كما ذكر البيان المصري أن الدعم العسكري يهدد جهود المجتمع الدولي لإيجاد حل سياسي للأزمة.

ومع اعلان الرئيس السيسي ان مصر ترغب في التدخل العسكري في ليبيا عام ٢٠٢٠ هذا الامر الذي يعني دخول تركيا ومصر في حرب على ارضي ليبيا هذ يعني وصول الخلاف بين البلدين الى ذروته بعد الخلافات والتعصيدات التركية والحرب الإعلامية التي قامت بها تركيا على مصر والتي لم تجدي نفعا لم تجد تركيا سبيلاً إلا مغازلة مصر، حيث خرج الرئيس رجب طيب اردوغان واعلن رغبته في ترسيم الحدود بين مصر وتركيا، سبق الغزل علاقات ود وتقارب عندما اعلنت تركيا رغبها في عودة العلاقات مع مصر، واعلنت رضاها عن تنقيب مصر عن الغاز في البحر المتوسط أعلنت مصر مزايدة عن التنقيب في البحر المتوسط عن النفط والغاز في ٢٤ منطقة البحر المتوسط، التصريحات التركية قالت أن مصر احترمت الجرف البحرية التركية رغم ان رئيس التركي رجب طيب اردوغان زعم في اب عام ٢٠٢٠ ان الاتفاقية التي ابرمتها مصر واليونان لترسيم الحدود بلا قيمة وقال حينها ان مصر واليونان لم يحترما الجرف القاري التركي مايسة خليل حسن : العلاقات المصرية – التركية (وحاولت تركيا ان تنال بعضا من الغاز المتوسط بالاتفاق حاولت و تنال تركيا بعضاً من غاز المتوسط بالاتفاق مع مصر بعدما أجرت اتفاق مع حكومة الوفاق الليبية ورفض المجتمع الدولي الاعتراف بالخطوة،

حاولت تركيا اتخاذ القاهرة بوابة للتفاوض على الغاز مع اليونان وقبرص ولكن تحدثت وسائل الاعلام المصرية على أن مصر ليس لديها النية بعقد اتفاق مع الحكومة التركية لترسيم الحدود بين الدولتين ، في حين ان مصر ليست بحاجة الى تعيين الحدود البحرية مع تركيا لان حدود مصر البحرية معروفة مع اليونان وقبرص واسرائيل ، كما ان اكبر حقل غاز في المتوسط ملكيته للدولة المصرية وعليه اعلنت تركيا رغبتها استغلال الغاز في المتوسط والنفط في ليبيا فقد اعلنت أنقرة أن الوجود العسكري التركي في ليبيا مستمر وقالت الرئاسة التركية إن قواتها ستبقى في ليبيا ما دام الاتفاق العسكري ساريا بين الجانبين ما يعني استمرار الوضع كما هو عليه بالوجود التركي في ليبيا.

تراجعت تركيا عن عدائها المعلن للنظام السياسي المصري، حيث أظهرت القيادة التركية بعضاً من مرونة مع مصر في القضايا الخلافية، وتجنبنا كلاهما مؤخراً العودة إلى مرحلة سابقة سادت فيها مناوشات مضنية أسهمت بدور كبير في تقليل حدة التصعيد بينهما، نتيجة نجاح النظام السياسي في مصر من تثبيت أركانه – من زاوية الشرعية السياسية – إلى حد كبير، مع استمرار القبول الدولي للنظام السياسي المصري، من خلال التعامل معه ودعواته لعدة دول غربية فضلاً عن إلقاء الرئيس المصري كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ، وهو ما أجبرت تركيا على عودة العلاقات مع مصر وعد رغبت تركيا البقاء وحيدة في حال أصرت على رفض شرعيته أو التعامل معه، وما ساهم في تثبيت أركان النظام السياسي المصري أيضاً ضعف المعارضة المصرية وتضاؤل فرص نجاحها في تغيير النظام المصري فضلاً عن تراجع قوى التغيير بشكل عام في العديد من الدول العربية وهو ما انعكس سلباً على الدول الداعمة لها مایسة خليل حسن: العلاقات المصرية – التركية.

الخاتمة:

لا شك أن التغييرات التي شكلتها أحداث الثورات العربية ضد النظم السياسية عام ٢٠١١ ، أحدثت علامة فارقة في سياسة تركيا الخارجية انطلاقاً من رؤيتها التوسعية تجاه المنطقة العربية بصفة عامة، ومصر بصفة خاصة، حيث استغلت تركيا المشاكل الأمنية والاقتصادية والسياسية التي تفاقمت بعد تلك الثورات في منطقة كانت بمثابة صخرة صماء تجاه أي تغييرات سياسية؛ لتعزيز دورها وتوسيع نفوذها الإقليمي، حيث أعلنت تركيا دعمها الكامل والصريح عند صعود الإخوان المسلمين إلى السلطة في مصر، بالرغم من مساندتها السابقة لنظام الرئيس الأسبق حسني مبارك، لكنها ترجمت دعمها الغير مسبوق لجماعة الإخوان في مصر معتبرة هذا الصعود هو "الانتقال الجديد لمصر إلى الديمقراطية".

وكنتيجة للإطاحة بنظام الإخوان الذي ساندته تركيا نظرياً وعملياً، تدهورت العلاقات المصرية التركية بصورة حادة منذ الثورة الشعبية ضد حكم الإخوان في الثلاثين من حزيران ٢٠١٣ التي ساندتها الجيش المصري وتمثل ذلك التدهور من خلال عدد من المعطيات التي ساهمت في تصاعد حدة هذا التدهور وشهدت العلاقات المصرية التركية توتر في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي بعد رفض تركيا حكومة السيسي واعتبرتها انقلاباً عسكرياً على الشرعية وزاد التوتر بعد التدخل التركية في ليبيا وكاد ان يصل الحد الى التصادم بين البلدين وخفت حدة التوتر بحكم المصلحة الاقتصادية بين البلدين والمصالح الغربية في عودت العلاقات بين البلدين.

المصادر:

- ابراهيم الداوقي ، فلسطين والصهيونية في وسائل الاعلام التركية ، جامعة بغداد ١٩٨٧.
- ابراهيم الداوقي ، فلسطين والصهيونية في وسائل الاعلام التركية ، جامعة بغداد ١٩٨٧، ص ٤٥.
- احمد القرنى ، النفوذ التركى في الأئمة الليبية .. التداعيات السياسية والأمنية ، المعهد الدولى للدراسات الإيرانية ، ٢٠٢١.
- احمد النعيمي ، السياسات الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الأقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٧٣.
- احمد محمد وهبان ، الساسية الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الاوسط _ صراع الهوية والرحماتية والمبادئ الكمالية ، سلسلة اصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية ١١ ، جامعة الاسكندرية ٢٠١٣.
- احمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف الشمال الاطلسي ، المطبعة الوطنية عمان - الاردن د، ت.
- ايمان عبد الله حمود ، العلاقات المصرية- التركية من عام ١٩٥٦ الى ١٩٦٠ ، بحث منشور في مجلة كلية الآداب ، العدد ١٠٢ (جامعة بغداد ، ٢٠١٠) جريدة الشرق الاوسط ، محطات في تاريخ العلاقات المصرية _ التركية العدد ١٢٧٨٠ ، (القاهرة ٢٠١٣).
- البحرية المصرية والتركية وعناصر الصاعقة ينتهون من مناورات بحر الصداقة موقع اليوم السابع في ٢٩- ديسمبر ٢٠١١.
- بنان عاطف حسين السحيمات - العلاقات التركية - المصرية ٢٠١٢-٢٠٢٠ : اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة مؤتة ، الاردن ٢٠٢١.
- تركية وصر بعد فوز السيسي سيناريو العلاقات ، مركز الجزيرة للدراسات حزيران ٢٠١٤.
- جلال سلمي دراسة: العلاقات التركية المصرية زمن جمال عبد الناصر، حذيفة زيدان خلف ، سياسة تركية الخارجية تجاه سوريا ١٩٥٨- ١٩٧٣ ، رسالة ماجستير ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٣.
- حذيفة زيدان خلف ، سياسة تركية الخارجية تجاه سوريا ١٩٥٨-١٩٧٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ٢٠٠٤.
- د. برهان كورأوغلو-أستاذ في جامعة بهشبه شهير ، استانبول مركز دراسات الجزيرة- رحاب ابو العلا ، البعد الاقصادي في السياسة الخارجية التركية تجاه مصر وليبيا بعد أحداث الربيع العربي ٢٠١١ ، (رسالة دكتوراه ، جامعة الإسكندرية ، كلية السياسة والاقتصاد ٢٠٢٣).
- رشا فلاح حسن واد عبد العزيز عليوي _ المتغيرات السياسية وتأثيرها على العلاقات التركية المصرية - مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية المجلد الثاني عشر - العدد الثاني الجزء الثاني ٢٠٢٢.
- سامح الجارحي، وهم الإمبراطورية: لماذا يتعصب أردوغان لإرث الدولة العثمانية، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد ٨، ٢٠١٧.
- الصفحة الرسمية لـ (وكالة الانباء الأناضول <http://www.aa.com.tr/ar>، تركيا ومصر.. علاقات تاريخية.
- عبد الحسين شعبان ، المسيحيون والربيع العربي في اشكاليات الديمقراطية والتنوع الثقافي في العالم العربي (العراق - دار اراس للطباعة والنشر ٢٠٢١).
- عبد الرحمن سعد ، العلاقات المصرية _ التركية من الثورة الى الانقلاب ، تقارير سياسية ، المعهد المصري للدراسات (مصر ٢٠١٨).
- علي حسين باكير - مستقبل العلاقات التركية المصرية بعد الانقلاب العسكري -مركز الجزيرة للدراسات ٢٠١٣ .
- عيسى الشبيلي ، التدخلات الخارجية في الثورة المصرية جامعة الحسين بن طلال ، معان الاردن .
- قاسم مهدي حمزه ، العلاقات العرقية - التركية ١٩٣٤-١٩٥٨ ظن دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل - العراق ، د ت .
- مايسة خليل حسن : العلاقات المصرية - التركية ٢٠١٤ - ٢٠٢٣ : المحددات والأبعاد المركز الديمقراطي العربي : للدراسات الاستراتيجية ، الاقتصادية والسياسية مايسة خليل حسن.
- مشعل محمد السرحان، أثر المتغيرات الإقليمية على العلاقات المصرية التركية ٢٠١١-٢٠١٧، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، ٢٠١٩ ٤٦ ص.
- ميسون عباس ، أزمة السويس والموقف الدولي ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ .
- ميشال نوفل، عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، ط ١ (بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون، وليد رضوان ، العلاقات العربية - التركية ط ١ شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

Resources:

- Ibrahim Al-Daquqi, Palestine and Zionism in the Turkish Media, University of Baghdad 1987.
- Ibrahim Al-Daquqi, Palestine and Zionism in the Turkish Media, University of Baghdad 1987, p. 45.
- Ahmed Al-Qarni, Turkish Influence in the Libyan Crisis. Political and Security Implications, International Institute for Iranian Studies, 2021.
- Ahmed Al-Naimi, Turkish Foreign Policies after World War II, Unpublished Master's Thesis, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University 1973.
- Ahmed Muhammad Wahban, Turkish Foreign Policy Towards the Middle East Region - Identity Conflict, Pragmatism and Kemalist Principles, Series of Publications of the Saudi Political Science Association 11, Alexandria University 2013.
- Ahmed Nouri Al-Naimi, Turkey and NATO, National Press, Amman - Jordan, n.d.
- Iman Abdullah Hamoud, Egyptian-Turkish relations from 1956 to 1960, research published in the Journal of the College of Arts, Issue 102 (University of Baghdad, 2010) Asharq Al-Awsat Newspaper, Milestones in the History of Egyptian-Turkish Relations, Issue 12780, (Cairo 2013).
- The Egyptian and Turkish Navy and Thunderbolt Elements Complete the Sea of Friendship Maneuvers, Youm7 Website, December 29, 2011.
- Banan Atef Hussein Al-Suhaimat - Turkish-Egyptian Relations 2012-202019; Unpublished doctoral dissertation, Faculty of Social Sciences, Mutah University, Jordan 2021.
- Turkey and Egypt after Sisi's victory: The scenario of relations, Al Jazeera Center for Studies, June 2014 4.
- Jalal Salmi Study: Turkish-Egyptian relations during the era of Gamal Abdel Nasser, Huthaifa Zidan Khalaf, Turkish foreign policy towards Syria 1958-1973, Master's thesis, Higher Institute for Political and International Studies, Al-Mustansiriya University, 2003.
- Huthaifa Zidan Khalaf, Turkish foreign policy towards Syria 1958-1973, Unpublished Master's thesis, Higher Institute for Political and International Studies, Al-Mustansiriya University 2004.
- Dr. Burhan Koroglu - Professor at Bahcesehir University, Istanbul, Al Jazeera Studies Center - Rehab Abu Al-Ala, The Economic Dimension in Turkish Foreign Policy towards Egypt and Libya after the Events of the Arab Spring 2011, (PhD Thesis, Alexandria University, Faculty of Politics and Economics 2023.
- Rasha Falah Hassan and Dr. Abdul Aziz Aliwi - Political Variables and Their Impact on Turkish-Egyptian Relations - Anbar University Journal of Legal and Political Sciences Volume Twelve - Issue Two Part Two 2022.
- Sameh Al-Jarhi, The Illusion of the Empire: Why is Erdogan So Fanatic about the Legacy of the Ottoman Empire, Al-Mustaqbal for Advanced Research and Studies, Issue 8, 2017.
- Official Page of (Anadolu Agency <http://www.aa.com.tr/ar>, Turkey and Egypt. Historical Relations.
- Abdul Hussein Shaaban, Christians and the Arab Spring in the Problems of Democracy and Cultural Diversity in the Arab World (Iraq - Aras Printing and Publishing House 2021.
- Abdul Rahman Saad, Egyptian-Turkish Relations from Revolution to Coup, Political Reports, Egyptian Institute for Studies (Egypt 2018).
- Ali Hussein Bakir - The Future of Turkish-Egyptian Relations after the Military Coup - Al Jazeera Center for Studies 2013.
- Issa Al-Shabali, Foreign Interventions in the Egyptian Revolution, Al-Hussein Bin Talal University, Ma'an, Jordan.
- Qasim Mahdi Hamza, Ethnic-Turkish Relations 1934-1958, Dar Al-Kutub for Printing and Publishing, Mosul - Iraq, n.d.
- Maisa Khalil Hassan: Egyptian-Turkish Relations 2014-2023: Determinants and Dimensions, Arab Democratic Center: for Strategic, Economic and Political Studies, Mayisa Khalil Hassan.
- Mishaal Muhammad Al-Sarhan, The Impact of Regional Variables on Egyptian-Turkish Relations 2011-2017, Master's Thesis, Al al-Bayt University, 2019, 46 pp.
- Maysoun Abbas, The Suez Crisis and the International Position, Unpublished Master's Thesis, College of Education for Girls, University of Baghdad, 2005.
- Michel Noufal, Turkey's Return to the East: New Directions of Turkish Policy, 1st ed. (Beirut: Arab House of Sciences – Publishers), Walid Radwan, Arab-Turkish Relations, 1st ed., Al-Matbouat Company for Distribution and Publishing.
- Tareq Y. Ismal, Turkey's Foreign policy in the 21st Century: A Changing Role in the World Politics, Ashgate, 2003 Lenore G. Martin, Dimitris Keridis, The Future of Turkish Foreign policy, MIT Press, 2004.
- Fouad, T.; MD (30 Sep 2011). "Egypt and Turkey, an Axis against Democracy?". *democrati.net*. (بالإنجليزية) Retrieved 2023-09-11, <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&articl>.